The handcrafts situation and the industrialization beginning in Iraq (1900-1932) Historical study

الواقع الحرفي وبدايات التصنيع في العراق 1900- 1932 دراسة تاريخية

م.م علي طاهر تركي
جامعة كربلاء – كلية التربية

الخلاصـــة :-

ليست الحرف والصناعات غاية في حد ذاتها، بقدر ما هي من أهم الدعائم التي يقوم عليها استقلال البلاد الاقتصادي , وتنمية الدخل القومي ومن ثم رفع المستوى المعاشي للأفراد , كما تقوم لتحقيق التوازن بين المبادلات الخارجية عن طريق تنويع الصادرات , وعلى هذا الأساس جاء موضوع الصناعات والحرف في مدة زمنية انتقالية صعبة شكلت الأساس الذي سارت عليه الصناعة فيما بعد .

تكون البحث من هذه الخلاصة وأربعة مباحث , جاء الأول منها بعنوان (لمحة تاريخية عن الوضع الاقتصادي وواقع الحرف والصناعات أواخر القرن التاسع عشر) مسلطاً فيه الضوء عن الحالة التي كان يعيشها العراق في النصف الثاني من القرن 19 وانعكاساته على الواقع الصناعي والحرفي آنذاك , والثاني بعنوان (واقع الحرف والصناعات 1900-1932) يتناول أهم ما يميز واقعها , في حين جاء المبحث الثالث بعنوان (نشأة الدولة الوطنية الحديثة وأثرها في تشجيع الصناعة) ليعرج به الباحث على بدايات تكوين الدولة العراقية الحديثة , وأهم الخطوات العملية التي قامت بها من أجل تهيئة مناخ صناعي متطور , و تكلم المبحث الرابع عن (أثر الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 على الصناعة الوطنية) ليوضح فيها الباحث مدى أثر الأزمة الاقتصادية على مسيرة الصناعة العراقية الناشئة .

استخدم الباحث مصادر ومراجع متنوعة على الرغم من قلة معالجتها للاعوام ما قبل 1932, غير أن الباحث جهد في استكمال ما تطلبه البـــحث متمنياً من الباري عز وجل أن ينال رضاه .

Abstract

The handcrafts and industries is not target pre se as much as it is one of the most important piles on which the economical independence of the country depend.. and the development of the national income then to develop the living level for individuals .

As it achieves the balance among the external exchanges through the way of diversity of exports.

Then the subject of handcrafts and industries in different transitional period formed the base on it the industry progressed.

The research composed of this preface in addition to four themes .in the first theme titled (historical aspect on the economical state and the situation of the handcrafts and industries in the terminals of the 19th century)has been focused on the situation lived by Iraqis in the second half of the 19th century situation at that time . and it's reflections upon handcrafts and industrial

The second theme titled

(situation of the handcrafts and industries(1900-1932)) including the most recognized situation.

When the third theme titled (the establishment of modern state and it's effect on the industry encouragement)…after that the scholar passed with the beginning of the Iraqi modern state and the main practical steps achieved to prepare the developed circumstance for industry.

The 4th theme devoted on (the effect of industrial economical crisis 1929 on the national industry) to clarify the scope of the effect of the economical crisis upon the progress of the beginner Iraqi industry.

المبحث الأول
لمحة تاريخية عن الوضع الاقتصادي وواقع الحرف والصناعات أواخر القرن التاسع عشر

رزح العراق بولاياته الثلاثة (الموصل , بغداد , البصرة) تحت وطأة الاحتلال العثماني لمدة قاربت الأربعة قرون , اتسمت في معظمها بالتخلف والجهل وتفاقم الأوضاع الصحية سوءاً بسبب الأوبئة والأمراض المستوطنة في البلاد كالطاعون والسل والبلهارزيا وسواها[1].

وشهدت البلاد انتشاراً واسعاً للبداوة سكاناً ومظاهراً وقيماً في معظم مناطقها بصورة لم يشهد لها المجتمع العراقي مثيلاً من قبل[2], استحالت معها أبرز مدن العراق مضرب الأمثال في عصورها الذهبية أيام الخلافة العباسية إلى مدن هامشية خربة , فهي إما منطقة مرحلية للقوافل التجارية أو سوق للمنتجات الزراعية أو محطة لتزويد البواخر بالوقود أو مركز لثكنة عسكرية أو إدارية[3].

انعكس هذا الواقع الاجتماعي المرير على مجمل الحياة الاقتصادية لأغلبية أبناء المجتمع العراقي , إذ اتصفت أوضاعهم المعيشية وأنشطتهم الاقتصادية بالركود والخمول في ظل الهيمنة الإقطاعية على الأراضي الزراعية في الريف , علاوة على استحواذ فئة فليلة من الناس على ما يقارب ثلاثة أرباع الإنتاج الزراعي ابتداءً من السلطان إلى الولاة والجباة والفئات الطفيلية ألأخرى[4] وحسب النسب التالية

(43.75%) كانت تمثل حصة السلطان وحاشيته .

(12.50%) حصة الشيوخ المحليين والجباة والفئات الأخرى .

أما الجزء الآخر الذي يمثل فقط (43.75%) فهو كان يمثل حصة المنتجين الحقيقيين من الفلاحين الذين كانوا يؤلفون الغالبية الساحقة من السكان في القطاع الزراعي[5].

ولأن السلطة العثمانية بطبيعتها كانت سلطة مستهلكة ولم تبدي أي اهتمام في تطوير القوى المنتجة والإنتاج , فقد دفع هذا الأمر بالشركات الأجنبية إلى التسارع فيما بينها لأجل العمل في العراق , ولغرض استغلال ثرواته الغنية , غير أن تلك الشركات لم تفلح بجهودها في بادئ الأمر , بسبب العقبات التي وضعت أمامها من قبل السلطة العثمانية خوفاً من نوايا عملها , ومن آثارها تغلغل رأس مالها , إلا أن السلطة العثمانية قامت لاحقاً بإصدار قانون تجاري[6]وافقت بموجبه على عمل الشركات الأجنبية في العراق في أماكن وميادين معينة لا تستطيع فيها منافسة وتهديد مصالح السلطة العثمانية , وقد كان ميدان إعداد الصادرات من أبرز الميادين التي تعرضت إليه الشركات الأجنبية[7].

وبسبب استهلاك الجزء الأكبر من الدخل القومي الزراعي من قبل الطبقة الحاكمة , وامتناع الشيوخ المحليين من استثمار أموالهم في المجالات الاقتصادية والصناعية , وتركيزها فقط في شراء العقارات والأراضي والسلع المستوردة كونها أضمن وأأمن من سابقتها , بقيت الصناعية المحلية مهملة ومقتصرة على بعض الصناعات الحرفية اليدوية وغير الميكانيكية التي تزاول في بيوت أغلب ممتهنيها , كصناعة الأواني النحاسية والحدادة والدباغة والقوارب والجلود والمنسوجات القطنية والصوفية[8].

فعلى سبيل المثال اشتهرت بغداد بالصناعات النسيجية بأنواعها الصوفية والحريرية والقطنية , حيث كان فيها أواخر القرن التاسع عشر قرابة (178) نولاً يدوياً , عمل فيها حوالي (3500) شخص , وكذلك عرفت منطقة الأعظمية في بغداد , بدباغة الجلود , وكان فيها (40) مدبغة تقود بدبغ ما يقارب (5000) جلد غنم في كل أسبوع[9].

وفي مجال صناعة الطابوق اشتملت بغداد في أواخر العهد العثماني على (25) كورة تنتج بمعدل (500-600) ألف طابوقة سنوياً للكورة الواحدة , بلغ السعر الاعتيادي لها (1.800) فلس لكل ألف طابوقة , وقدرت أجور العامل في معامل الطابوق بـ (35) فلس لليوم الواحد[10].

أما في الموصل والبصرة فاشتملتا أيضاً على بعض الصناعات الحرفية مثل صناعة النسيج اليدوية في الموصل التي ساعدت ظروفها المناخية على ازدهار مثل تلك الصناعة , حيث كان فيها (3500) نولاً يدوياً في عام 1869 , اختصت بإنتاج العباءات والملابس والجواريب[11].

وكذلك البصرة التي اشتهرت بصناعة السراجة والحدادة والصياغة والمنسوجات القطنية , علاوة على بعض محلات الصناعة الحرفية في النجف والسماوة والديوانية , والتي لم تخرج عما كانت تنتج سابقتها من المدن[12].

أما الصناعة الآلية , فلم يكن لها شأن يذكر هي الأخرى , سوى بعض المعامل التخصصية التي لا تتجاوز أصابع اليدين خلال عدة عقود من الزمن , نذكر منها أول معمل للحديد أقيم في العراق في ستينيات القرن التاسع عشر والذي أسسه رشيد باشا الگوزلگي[13], والذي اختص بإصلاح البواخر والآلات المستوردة من الخارج وكان يسمى بـ **" الحداد خانه "** ويقع في بغداد (محلة الكرخ)[14].

كما أنشأ نامق باشا , أول معمل نسيج عصري في مدينة بغداد عام 1864 , وهو على الطراز الأوربي استخدمت فيه غزول الأصواف المحلية لسد حاجة الجيش العثماني من الملابس العسكرية والخيم , غير أن هذا الإنتاج كان خفيفاً ومحصوراً بالجيش , كما أن تزايد مستوردات المنسوجات والملبوسات بين عامي 1864-1895 من 94.000 دينار [15] إلى 520.000 دينار كان في الأساس على حساب صناعة النسيج المحلية التي لم تقاوم أمام ضغط المنافسة الأجنبية[16].

ووجد الوالي مدحت باشا (1869-1872)[17] أن الحاجة ماسة لاستيراد معمل طحين بعد أن أصبح نفوس بغداد بحدود 15000 نسمة وأن الحنطة التي تطحن لسد حاجة هذا العدد من الناس كانت تتم بالطريقة اليدوية (الرحى) فطلب الوالي من

أحد المصانع الفرنسية , معملاً للطحين لسد حاجة البلاد , الأمر الذي شجع كبار التجار إلى جلب عدد من مكائن الطحن , لتكون نواة لدخول مثيلاتها وتطورها تدريجياً[18].

أما أهم المؤسسات الإنتاجية والخدمية , فكانت ملكيتها تعود لرأس المال الأجنبي , الذي زاد تغلغله في البلاد خصوصاً في النصف الثاني من القرن التاسع عشر , كمؤسسة (إخوان لنج) للنقل التي حصلت على امتياز بتسيير سفنها في نهر دجلة , مما دفعها لإنشاء معمل عصري لبناء وإصلاح السفن[19] ... كما امتلكت تلك المؤسسات الأجنبية عقوداً في معامل تنظيف الصوف ومعامل للثلج وعدد من المطاحن التي تعمل بواسطة الآلات الميكانيكية[20].

المبحث الثاني
واقع الحرف والصناعات في العراق من 1900-1932

تعثر نمو الصناعة الوطنية أواخر العهد العثماني بسبب سيطرة رأس المال الأجنبي الذي أولى اهتماماً للصناعات التي تقوم بإعداد المواد الخام لغرض التصدير وبعض الصناعات البسيطة كصناعة الثلج وطحن الحبوب ومعامل تنظيف الرز[21], وافتقر العراق إلى مقومات نمو الصناعة وتطورها في هذه المرحلة وفي مقدمتها التراكم المالي الملائم لقيام صناعة وطنية , واتجاه الاستثمار نحو التجارة والعقارات لضمان أرباحها[22]ولعدم رغبة الملاكين في تأسيس مشاريع صناعية[23], كما أن مساهمة الأموال الوطنية في المشاريع والشركات التي تأسست آنذاك كانت محدودة ووصفت الصناعة عامةً قبل الحرب العالمية الأولى بأنها متأخرة ومعظمها تقليدية[24].

وخلال مدة الاحتلال البريطاني للعراق (1914-1920) وبداية عهد الانتداب , سعت السلطات المحتلة إلى إنشاء بعض الصناعات الاستهلاكية لتقليل الاستيرادات أثناء الحرب وبعدها أو عدم الاعتماد على السلع المستوردة , ولسد حاجة القوات الإنكليزية من السلع الاستهلاكية إلا أن هذا المسعى تعثر هو الآخر بسبب قلة الأيدي العاملة الفنية وضيق السوق المحلية , وعدم توفير بعض المواد الأولية وصعوبة الحصول على الأموال اللازمة[25], ورغم ذلك فقد أقدمت (شركة إنماء القطن البريطانية) على تأسيس محلج القطن في بغداد 1920 , واحتكر المعمل تجارة الأقطان مما خلف تنمراً في نفوس المزارعين والتجار من أبناء البلد[26].

كما اهتمت السلطات البريطانية بصناعة الحرير في 1920 وعملت مديرية الزراعة على افتتاح محطة اختبارية لهذا الغرض في بعقوبة سنة 1925 , إلا أن محدودية نجاحها لم يسمح بقيام معمل للحرير[27], كما أنشأت مديرية الأشغال العامة بعد احتلال بغداد 1917 عدداً من المعامل لصنع الطابوق بهدف سد حاجتها[28], وأسست سلطات الاحتلال معملين لأعمال السراجة , وتعد هذه الصناعة امتداداً لمعمل السراجة الذي تأسس في بغداد بعد نشوب الحرب العالمية الأولى , وكان الهدف منه سد حاجة القوات البريطانية آنذاك[29].

كما ساهم بعض الأهالي من أصحاب الأموال بتأسيس عدة معامل وورش حرفية زامن ظهورها التطور التجاري وانفتاح السوق المحلية على الخارج والذي زاد أثره بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى 1918 حيث عملت السلطات البريطانية على فتح أبواب العراق للتجارة الخارجية التي لم تخلو من أثر سلبي تمثل في زيادة الاستيرادات من المنتجات الصناعية الاستهلاكية على حساب مثيلاتها من الصناعات الوطنية , كون أن الأولى تتمتع بالجودة واعتدال الثمن ..., غير أن هذا التوسع التجاري كان له آثاره الإيجابية أيضاً تمثل في ولادة صناعات تصديرية لسد حاجة توسع الصادرات من الخامات الصناعية , مثل حلج الأقطان وكبس التمور وكبس الصوف والجلود , والتي كانت في أوائل الصناعات التي ظهرت في العراق وفق نظام المعمل الحديث[30].

ونذكر مساهمات رأس المال المحلي في الصناعة العراقية إقدام (عزيز ميرزا يعقوب وشركاؤه) على إنشاء معمل للغزل والنسيج[31]الصوفي في منطقة الكرادة ببغداد 1923 , وتضمن المعمل (عشرة) أنوال ألمانية الصنع لإنتاج الأقمشة الصوفية والبطانيات[32].

كما أقدم فتاح باشا سنة 1925 على تأسيس معمل المنسوجات الصوفية في منطقة الكاظمية , والذي أسهم أيضاً في استثمار الخبرة الفنية في المنطقة المذكورة , حيث بلغ عدد العاملين فيه (65) عاملاً في بداية الأمر , ارتفع بعدها إلى (200) عامل[33], وأصبح بمقدوره سد حاجة المؤسسات الحكومية من المنتوجات , حيث احتوى المعمل على (84) نولاً كانت تنتج (700) متر من الچوخ يومياً , وجهز المعمل بمحرك بخاري بقوة (75) حصاناً ... وعد الأول من نوعه في العراق يومئذ[34].

وأقدم الشابان اللبنانيان (بهيج حسين طيارة ونجيب عبود) على تأسيس أول معمل حديث للسكاير في العراق سنة 1926 برأسمال قدره (120.000) دينار , مقسم إلى (1200) سهم , وسمي (بشركة دخان عبود) , وحققت الشركة نجاحاً دفع بأصحاب الأموال من العراقيين الولوج في هذه الصناعة , وأعقبت ذلك محاولة وطنية أخرى من قبل (أميل أفندي جبرائيل) الذي افتتح معملاً لثرم التبغ وصنع السكائر 1928 في بغداد , وضم المعمل مكائن حديثة معدة لهذا الغرض[35].

ومنذ أواسط العشرينات ابتدأت محاولات لتأسيس معمل للدباغة الحديثة وتم إنشاؤه في مدينة الأعظمية 1926 , وكان أبرز المساهمين فيها (إسماعيل محمود شنشل) الذي كان من أبرز تجار الجلود يومئذ , وقد أدخلت المدبغة الطرق الحديثة لدباغة الجلود , بحيث يمكن تصدير الجلود إلى الخارج دون أن تتعرض إلى التلف مع المحافظة على نوعيتها وجودتها[36].

كما تمكن اليهود في بغداد من استيراد معمل لاستخراج الراشي والشيرج من السمسم, حيث كان اليهود يستعملون الشيرج كثيراً ويفضلونه على سواه من الدهونات[37].

بالإضافة إلى ذلك فقد أفتتح بعض التجار معامل للطحين , مثل معمل طحين (الدامرچي) , ومعامل الكاشي والطابوق مثل معمل كاشي (حجي طه)[38] .

ومن الجدير بالذكر هنا أن تطور حركة التجارة الخارجية بعد تشكيل الحكومة العراقية , أدى إلى ارتفاع قيمة الصادرات العراقية بشكل ملحوظ , والذي ينعكس بدوره على نشاط تشغيل الأيدي العاملة في الحرف والصناعات التي تدخل ضمن صادرات المواد الأولية , والتي تمثل بدورها إنماء تلك الصناعات , والتي يوضح الجدول التالي مدى تزايد قيمتها تدريجياً .

جدول (1)
جدول قيم بعض الصادرات العراقية محسوبة بآلاف الدنانير
ونسبتها من مجموع الصادرات[39]

السنة	التمور		الصوف		الجلود	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
1911-1904	343	17	231	13	53	3
1913-1912	532	18	271	9	55	3
1935-1919	1,476	51	216	7	136	4

كما أنفق الملاكون وشيوخ العشائر , الأرباح التي حصلوا عليها جراء تجارة التصدير في استيراد المواد الإنتاجية والاستهلاكية , وتولى تجار محليون معظمهم من اليهود قطاع تجارة الاستيراد , فارتفعت قيمة مستوردات العراق في سنة 1913 إلى (3.467.500) دينار بعد أن كانت (390000) دينار سنوياً خلال السنوات 1864-1871 , أي أن نسبة الزيادة ارتفعت (12) مرة خلال المدة من 1864 إلى1913 , وقد شكلتا المنسوجات والملابس والمواد الغذائية والتبغ والمواد نصف المصنفة عماد قائمة مفردات المواد المستوردة , وكما مبين في الجدول التالي

جدول (2)
بعض المستوردات من المواد المصنفة خارج العراق , محسوبة
بآلاف الدنانير ونسبتها من مجموع الاستيرادات[41]

السنة	الأغذية والمشروبات والتبغ		المنسوجات والملابس		المواد الخام ونصف المصنفة	
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
1903-1897	393,5	33	478	37,6	334,7	17,7
1911-1904	511,4	33,8	634,9	43	297,3	13,8
1913-1912	801,8	33,1	999,3	38,8	1073,8	30,9

المبحث الثالث
تأسيس الحكومة العراقية ودورها في تشجيع الصناعة

ما أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها سنة 1918 , حتى اتجه الحلفاء لاقتسام غنائم الحرب , فقرر مجلس الحلفاء الأعلى في سان ريمو في 25 نيسان 1920 وضع العراق تحت الانتداب البريطاني[42], و هذا القرار أحد الأسباب الرئيسية لاندلاع الثورة العراقية الكبرى في حزيران 1920[43], وكانت الثورة درس اعتبر منه البريطانيين لتغيير أسلوب حكمهم في العراق , فاستقر رأيهم على تشكيل حكومة وطنية , وتولى برسي كوكس المندوب السامي في العراق , مهام تشكيل الحكومة , والتي أعلن عنها في 25 تشرين الأول 1920 وترأسها عبد الرحمن النقيب[44]وفي 1 تموز 1921 قرر مجلس الوزراء المناداة بالأمير فيصل بن الحسين ملكاً على العراق (1921-1933)[45] .

شغلت الصناعة جزءاً من أذهان القادة العراقيين الذين تولوا مسؤولية الحكم الوطني , وقد اتضح ذلك من خلال ما قام به بعض الساسة الوطنيين , وكذلك ما تضمنته مناهج الوزارات التي تشكلت خلال هذه الفترة , علاوة على اهتمام الرأي العام المتمثل بالأحزاب والصحافة والبرلمان .

قدم الملك فيصل الأول مذكرة إلى الجمعية الزراعية الملكية[46], أكد فيها ضرورة الاهتمام بتنمية الصناعات التي يمكنها الاعتماد على المواد الأولية المحلية بهدف سد الحاجة المتزايدة إليها , وقد أشار في مذكرته إلى أن هذا يتطلب تكاتف الحكومة والشعب معاً , فعلى الحكومة تعضيد معمل النسيج الصوفي في الكاظمية , وتشجيع صناعة الدباغة الحديثة الناشئة , وتوسيع صناعة الصابون لتتماشى مع تزايد الطلب على منتجاتها , كما أكدت المذكرة أهمية المشروع بتأسيس صناعة جديدة كالأسمنت والزجاج والورق , وتوفير الحماية الكافية لها و ووضع ضرائب عالية على المصنوعات المستوردة , ودعا الحكومة إلى شراء المصنوعات المحلية تشجيعاً لها[47].

كما عملت الوزارات العراقية المتعاقبة على وضع مشروع تطوير الصناعة العراقية في أساسيات مناهج عملها , كما فعل ياسين الهاشمي عندما تصدى خلال توليه منصب وزارة المالية في حكومة جعفر العسكري الثانية (21 تشرين الثاني 1926 – 8 كانون الثاني 1928) لموضوع الصناعة وإصلاح التعريفة الكمركية بما ينسجم وحماية المصنوعات الوطنية , فطالب الهاشمي

بزيادة الرسوم على المشروبات والتبوغ الأجنبية وتخفيضها عن الآلات والمكائن والمواد المستوردة التي تشكل القاعدة الأساسية لنمو الصناعة الوطنية , وقد أثمرت جهود الهاشمي على إصدار قانون التعريفة الكمركية رقم (30) لسنة 1927 , الذي نص على خفض رسوم الوارد الكمركي على الحرير الخام من (20%) إلى (15%) , كما تضمن إعفاء مكائن الغزل والحياكة والطباعة وتنظيف الصوف ومكائن صنع الصابون ومكائن الزيت , وأعقبه بيان كمركي عدد (2) لسنة 1927 لتوضيح الفقرة الخاصة بالآلات الميكانيكية الواردة في القانون المذكور[48].

كما صدر قانون تعريفة الرسوم الكمركية رقم (27) لسنة 1928 والذي أعفى المواد الإنشائية المستوردة والمكائن اللازمة لتأسيس مشاريع صناعية من رسم الوارد الكمركي باستثناء آلات التقطير وصنع البيرة ومعامل المياه الغازية , حيث وضع عليها رسم بنسبة (11%) من قيمتها , وكذلك الأمر مع السكاير التي زاد رسمها من (50-60%) من قيمتها[49] ... وبهذا برهنت الحكومة على مدى إدراكها لما تقتضيه مصلحة البلد الحقيقية وذلك بتقديمها التسهيلات اللازمة للنهوض بالصناعات الوطنية وحمايتها .

كما ويعد عام 1929 علامة بارزة في تاريخ الصناعة الوطنية الحديثة في العراق , حيث أصدرت الحكومة العراقية قانون (14) لسنة 1929 والذي تضمن إعفاءات عدة للمشاريع الصناعية القائمة أو التي ستؤسس فيما بعد من ضريبة الدخل لمدة (6) سنوات , وإعفاء المكائن والآلات والمواد المستوردة من رسوم الوارد الكمركي لمدة (15) سنة , والإعفاء من ضريبة الأملاك لمدة (10) سنوات للأماكن التي تشيد عليها مشاريع صناعية وإبداء التسهيلات لتصدير المصنوعات الوطنية بإعفائها من الرسوم الكمركية , واستخدام الأراضي الغير مستغلة في تأسيس عدد من المعامل الآلية في مجال صناعة الطابوق وحلج الأقطان والصباغة والمطابع[50].

ويمكن القول أن بوادر الأزمة الاقتصادية في 1929[51]ووصول تأثيراتها إلى العراق قد أعاق نمو وتطور الصناعات التي سعى قانون 1929 لتشجيعها , لذلك أصدرت الحكومة قانون رقم (45) لسنة 1930 لتعديل قانون (14) لسنة 1929[52], بحيث جعل من شروط المصنوعات التي تنتجها المشاريع الصناعية أن تكون مناسبة للتصدير أو لسد حاجة العراق الاقتصادية والتي كانت تسد بالاستيراد , كما جعل النفقات ألأصلية لتأسيس المشروع الصناعي (20000) روبية بدلاً من (30000) روبية , علاوة على الإعفاءات الكلية أو الجزئية من من رسوم الوارد الكمركي للمواد التي يحتاجها المشروع الصناعي ولمدة (5) سنوات قابلة للتجديد[53]... , كل ذلك من أجل تخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية العالمية على العراق والنهوض بخطى راسخة في سبيل صناعة وطنية معتد بها .

المبحث الرابع
انعكاسات الأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933 على الصناعة الوطنية

شهد العالم أواخر العشرينات من القرن العشرين ظهور بوادر أزمة اقتصادية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية في خريف 1929 ومنها إلى الدول الأوربية وبقية أنحاء العالم , وقد عانى العراق من الأزمة باعتباره بلداً تابعاً لإحدى الدول الرأسمالية وهي بريطانيا , حيث تمثلت آثار الأزمة في العراق بتدهور الأوضاع الاقتصادية , ووجود فائض في الإنتاج وانخفاض الأسعار , وركود حركة الأسواق وتضاؤل حجم تجارة العراق الخارجية ... الخ .

تركت الأزمة بصماتها على الصناعة الوطنية الناشئة , فقد أدت آثارها 1930 مثلاً إلى غلق بعض المعامل , كما عملت الأزمة على عرقلة تطوير الصناعة وعدم الاستفادة من الإعفاءات التي جاء بها قانون تشجيع المشاريع الصناعية لعام 1929 , حيث كان يرى بعض الباحثين بأنه " **لم يفِ بالمراد ولم يؤدي إلى الغاية المقصودة** "[54] , حيث لم تكن هناك مبادرات إلى تأسيس مشاريع صناعية طيلة فترة الأزمة إلا ما ندر , كمحاولة الشركة الوطنية لحلج الأقطان لتأسيس محلج لها عام 1930 , والذي أنشأ لمنافسة المحلج البريطاني في العراق والمشار إليه سابقاً , ورغم استمرار المؤسسات الصناعية الأخرى كصناعة الغزل والنسيج والسكاير وبعض المعامل الأخرى عملها أصبح على نطاق محدود[55].

وكان لإقدام الحكومة على اتخاذ بعض الإجراءات المتمثلة بإلغاء بعض الدوائر والمؤسسات الرسمية ووزارة (الري والزراعة) وتقليص رواتب الموظفين أو الاختزال في الوظائف الإدارية أثر في تدهور المستوى المعاشي للمواطنين , وانتشار البطالة وانعكس ذلك سلباً على النشاط الصناعي والحرفي وذلك بانخفاض الطلب على السلع المصنعة محلياً[56].

ومما زاد في الأمور تعقيداً مزاحمة المنتوجات الأجنبية لمثيلاتها المحلية والتي وصفت بأنها " **مزاحم خطر** " للمنتوجات المصنعة محلياً إلى الدرجة التي أصبحت فيها الأخيرة " **مهملة وفي أسوأ كساد** "[57] .

وإذا أردنا أن نورد مثالاً على ما قيل , فإن منتوجات شركة " **باتا** " الجيكوسوفاكية لصناعة الأحذية , نافست مثيلاتها المحلية لانخفاض مستوى أسعارها الذي وصل إلى ثلث أسعار المحلية[58].

ظهرت دعوات عديدة لمعالجة آثار الأزمة الاقتصادية على الصناعة العراقية من قبل الأهالي والحكومة على حد سواء , فقد طالب الأهالي مجلس النواب والحكومة محاربة المصنوعات الأجنبية , والعمل على وضع تشريع كمركي يصون المصنوعات المحلية في تلك المنافسة , إلى أن تحول تشجيع الصناعة الوطنية إلى " **هاجس كل العراقيين تقريباً في تلك المرحلة , فكان الرأي العام متحمس فعلاً , وأحياناً بأسلوب عاطفي للإنتاج الوطني** "[59] .

وفي السياق نفسه عمل جمع من الوطنيين على تأسيس " **جمعية تشجيع المنتوجات الوطنية** " وذلك لمنع دخول المنتوجات الأجنبية والسعي لتخفيض وإلغاء الرسوم المفروضة على منتجاتنا المحلية[60].

ودعا تقرير رسمي تصدى لمعالجة الأزمة الاقتصادية إلى إنشاء الصناعات الصغيرة التي لا تتطلب رؤوس أموال

ضخمة , على أن تقوم الحكومة بتوفير التسهيلات والمساعدات لتشجيع المصنوعات المحلية , واشترط التقرير استثمار خامات العمال العراقيين وزيادة كفائتهم الفنية والاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية لإنشاء الصناعات التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة , وتهدف النهضة الصناعية التي دعا إليها التقرير إلى فتح فرص العمل أمام العراقيين لتقليل حدة الأزمة عليهم , علاوة على إقامة صناعات محلية مثل السمنت والجلود والأحذية والسكر والزيوت النباتية والمشروبات[61].

كما أكد الملك فيصل ألأول في خطاب له بتاريخ 2 تشرين الأول 1931 على ضرورة تشجيع الصناعات الوطنية , وخاصة التي تستخدم المواد الأولية المحلية في إنتاجها لتحقيق الاكتفاء الذاتي وعدم اللجوء إلى الاستيراد [62].

وجاء قانون التعريفة الكمركية رقم 19 لسنة 1932 متناغماً مع مساعي الحكومة لاحتواء آثار الأزمة الاقتصادية , حيث اختص هذا القانون بموضوع التعريفة الكمركية لما لها من دور مهم في إنماء الصناعة المحلية , من خلال حمايتها من المنافسة الأجنبية , وجاء في أهم بنودها فرض رسم وارد كمركي على التبغ المصنوع في الخارج والمستورد عن طريق البر بمقدار ثلاث روبيات, وكذلك زيادة الرسوم على الأحذية المستوردة من 15-20% وحسب قيمتها[63].

ولابد من الإشارة هنا إلى الدور الذي لعبته الأحزاب السياسية التي تشكلت في هذه الفترة والتي احتلت الصناعة مكانة بارزة في منهاجها[64], مؤكدةً على ضرورة تطوير واقع الصناعة العراقية والوقوف إلى جانبها علاوة على النوادي والجمعيات التي افتتحت عدة فروع لها في أنحاء العراق وكرست جزءاً مهماً من دعواها ونشاطاتها في سبيل إنماء الصناعة المحلية[65].

كما اهتمت الصحف المحلية الصادرة آنذاك بدعم المشاريع الصناعية الحديثة مثل (جريدة العالم العربي) و (جريدة الاستقلال) , (جريدة صدى العهد) , (جريدة البلاد) , واللاتي انتهجت جميعها أسلوب الدعوات المباشرة للحكومة والشعب لمساندة وتشجيع الصناعة [66] .

الخاتمة :-

1. أن التطور الاقتصادي بصورة عامة بصورة عامة والتطور الصناعي على وجه الخصوص يرتبط ارتباطاً وثيقاً مع مجمل الأوضاع السياسية والاقتصادية التي يعيشها أي بلد كان , وأن تلك الأوضاع بطبيعتها وبالذات السياسية منها هي ليست بقادرة فقط أن تترك آثارها السلبية أو الإيجابية على مستوى أي تطور , بل أنها تستطيع أن تتحكم وتتصرف بكامل نمو وتوسع أي مجال , وبضمنها المجال الصناعي ... , كما أن العراق كبلد هو من أغنى بلدان العالم في ثرواته الطبيعية والبشرية , والتي يمكنه من خلالها أن يبني لنفسه نهضة صناعية إلا أنه وبسبب ظروفه السياسية التي كان يعيشها مدة البحث وقبلها , والتي تمثلت باستمرار وتعدد السيطرة الأجنبية عليه , وعدم استقرار حياته السياسية الداخلية وكذرة تغيراتها المستمرة , لم يستطع معها أن يحقق ما يتمناه في تلك النهضة .
2. من الواضح أنه لم يكن هناك شيء اسمه الصناعة في العراق أبان عهد الاحتلال العثماني الأخير , حيث أن جميع الإنتاج السلعي غير الزراعي كان يأتي إما عن طريق الخارج , أو يتم تصنيعه بالطريقة الحرفية التقليدية التي كانت معروفة آنذاك ... , أما فيما يخص جانب الصناعة الآلية فكانت متجسدة فقط بما ذكرنا من معامل لا تصل نسبتها إلى شيء يذكر قياساً بحجم ثروات ومتطلبات العراق .
3. يمكن أن نصف دور الحومة في العهد الملكي ولغاية عام 1932 في مجال الصناعة بأنه دور إداري إلى حد ما , اقتصر على النواحي الإدارية أي عن طريق إصدار القوانين المشجعة لإقامة صناعات أهلية لذا كانت المشاركة غير المباشرة , مع ما سببته الأزمة الاقتصادية من ضربات متلاحقة عززت تلك المشاركة الغير مباشرة .

ملحق رقم (1)

بعض مستوردو الأقمشة والمنسوجات من اليهود [67]

ت	الأسماء	النوعية	مكان العمل
.1	إبراهيم يوسف زحلة	مفروشات إيرانية	شارع الصفافير / بغداد
.2	خضوري هليل	أقمشة	شارع الصفافير / بغداد
.3	سليم شماس	فراء وصوفية	شارع الصفافير / بغداد
.4	بنيامين موشي شاشا	صوفية	شارع الصفافير / بغداد
.5	شاؤول منشي	صوفية	شارع الصفافير / بغداد
.6	يهودا يعقوب نونو	صوفية	شارع الصفافير / بغداد
.7	سلمان عزرا يوسف	صوفية	البصرة
.8	صالح ساسون معلب	فراء ومفروشات إيرانية	شارع الرواف / بغداد
.9	ساسون عزرا	بطانيات	شارع الرواف / بغداد
.10	الياهو معلم حسقيل	بطانيات	خان كرجي / بغداد
.11	يوسف هارون	أقمشة	خان قطوري / الموصل
.12	يعقوب ساساني	أقمشة	شارع غازي / الموصل
.13	صالح سلمان مزراحي	مفروشات إيرانية	شارع الرواف / بغداد
.14	صالح يردلال	أقمشة	شارع الرشيد / بغداد
15	البير حوكي	أقمشة	شارع الرشيد / بغداد

الهوامش

1. احتل العثمانيون العراق عام 1534 على يد سليمان القانوني واستمر احتلالهم حتى الحرب العالمية الأولى. للتفاصيل ينظر : عباس العزاوي , تاريخ العراق بين احتلالين , (بغداد : شركة المطبوعات المحدودة , 1956) , ج2 , ص61 ؛ بيردي فوصيل , الحياة في العراق منذ قرن 1814-1914 , ترجمة : أكرم فاضل , (بغداد , د . م , 1968) , ص51 ؛ ستيفن همسلي لونكريك , أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث , ترجمة : جعفر الخياط , ط6 , (بغداد : د . م , 1985) , ص322 .
2. علي الوردي , لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث , ط2 , (بيروت : دار الراشد , 2005) , ج1 , ص91-98 .
3. علاء حسين الرهيمي , المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول . دراسة تحليلية , (بغداد : بيت الحكمة, 2008) , ص11 .
4. عبد الله فياض , الثورة العراقية الكبرى سنة 1920 , (بغداد : مطبعة دار السلام , 1975) , ص61-64 ؛ كمال مظهر أحمد , الطبقة العاملة العراقية , (بغداد : دار الرشيد , 1981) , ص81 ؛ ل. ن. كوتلوف , ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق , ترجمة : د. عبد الواحد كرم , (بغداد : مطبعة الديوان , 1985) , ص26 .
5. صباح الدرة , التطور الصناعي في العراق , (بغداد : مطبعة النجوم , 1968) , ص2 .
6. بموجب القانون التجاري العثماني لا يجوز تأسيس شركة ذات مسؤولية محدودة إلا بعد موافقة تصدر بإرادة إمبراطورية خاصة , وهذا يعني أن السلطة العليا في اسطنبول يجب أن توافق على الشروط التي تتضمنها اتفاقية الشركة لتتأكد من كونها لا تتعارض مع مصالح الإمبراطورية , وحتى بعد صدور موافقة السلطة العليا فإن نجاح الشركة يتوقف إلى حد ما على مدى تعاون الموظفين الأتراك معهم , ونياتهم الحسنة تجاهها . كاتلين لانكلي , تصنيع العراق , ترجمة : محمد حامد الطائي وخطاب صكار العاني , (بغداد : دار التضامن , 1963) , ص35 .
7. صباح الدرة , المصدر السابق , ص3 ؛ ولمزيد من التفاصيل حول تطور المصالح البريطانية في العراق والأساليب التي استخدمت لحمايتها ينظر : زكي صالح , بريطانيا والعراق حتى عام 1941 , دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري , (بغداد : مطبعة العاني , 1968) , ص52-59 .
8. ستيفن همسلي لونكريك , المصدر السابق , ص56 .
9. جوني يوسف حنا , تاريخ الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتطور السياسي في العراق 1929-1958 , رسالة ماجستير , (جامعة الموصل : كلية الآداب , 1989) , ص20 .
10. محمد سلمان حسن , التطور الاقتصادي في العراق التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958 , (بيروت : منشورات المكتبة العصرية , د . تقبرؤ) , ص303 .
11. جوني يوسف حنا , المصدر السابق , ص21 .
12. المصدر نفسه , ص22 .
13. للتفاصيل حول حياته وعهده ينظر : علي الوردي , المصدر السابق , ج3 , ص194-198 .
14. عباس العزاوي , المصدر السابق , ج7 , ص222 .
15. كانت العملة المستخدمة انذاك هي الليرة العثمانية ومن ثم الربية الهندية، غير ان المصادر قدرت اثمانها بما يساويها لاحقاً بالدينار العراقي .
16. المصدر نفسه , ص260 .
17. للتفاصيل حول حياته وعهده ينظر : محمد عصفور سلمان , العراق في عهد مدحت باشا (1869-1872) , رسالة ماجستير , (جامعة بغداد : كلية الآداب , 1989) , ص29-50 .
18. عبد الله فياض , المصدر السابق , ص26 .
19. علي الوردي , المصدر السابق , ج3 , ص244-245 .
20. عبد القادر يوسف الجبوري , التاريخ الاقتصادي , (بغداد : دار الكتب , 1980) , ص92 ؛ متي عقراوي , العراق الحديث , ترجمة : متي عقراوي ومجيد خدوري , (بغداد : مكتبة الحنش , 2008) , ص153 .
21. كوتلوف , المصدر السابق , ص85-87 .
22. كاتلين لانكلي , المصدر السابق , ص34-35 .
23. نمير طه ياسين , بدايات التحديث في العراق 1869-1914 , رسالة ماجستير , (الجامعة المستنصرية: المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية , 1984) , ص153 .
24. جوني يوسف حنا , المصدر السابق , ص29 ؛ سفانة هزاع إسماعيل الطائي , الموصل في سنوات الانتداب البريطاني 1920-1932 , رسالة ماجستير , (جامعة الموصل : كلية الآداب , 2002) , ص49 .
25. جوني يوسف حنا , المصدر السابق , ص30 .
26. أمجد خضير الدوري , التطور الصناعي في العراق 1958-1979 دراسة تاريخية , رسالة ماجستير , (جامعة تكريت : كلية الآداب , 2004) , ص14-16 .
27. جوني يوسف حنا , المصدر السابق , ص30 .
28. كاتلين لانكلي , المصدر السابق , ص66 .

29. أمجد خضير الدوري , المصدر السابق , ص16 .
30. غسان محمد سعيد , الصناعة , بحث منشور ضمن موسوعة حضارة العراق , (بغداد : د. م , 1985), ج12 , ص66 .
31. كان اعتماد السوق المحلية على الأقمشة المستوردة من الخارج , وقد سيطر التجار اليهود على هذا الجانب قبل هذه المدة , حيث كانوا يستوردون الأقمشة والصناعات النسيجية والصوفية والحريرية . ينظر الملحق رقم (1) .
32. جوني سوف حنا , المصدر السابق , ص43 .
33. كمال مظهر أحمد , المصدر السابق , ص62 .
34. جوني سوف حنا , المصدر السابق , ص44 .
35. عباس بغدادي , لئلا ننسى بغداد في العشرينات , (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر , 1998) ص235 .
36. جوني يوسف حنا , المصدر السابق , ص46 .
37. عباس بغدادي , المصدر السابق , ص238 .
38. المصدر نفسه , ص239 .
39. محمد سلمان حسن , المصدر السابق , ص119 .
40. محمد سلمان حسن , المصدر السابق , ص310 ؛ كاتلين لانكلي , المصدر السابق , ص241 .
41. المصدر نفسه , ص241 .
42. للتفاصيل حول هذا الموضوع ينظر : عبد الرزاق الحسني , تاريخ العراق السياسي الحديث , ط4 , (بيروت : د . م , 1980) , ج1 , ص68-80 .
43. للتفاصيل حول ثورة العشرين ينظر : وميض جمال عمر نظمي , الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية الاستقلالية , ط3 , (بغداد : د . م , 1986) , ص20-32 .
44. هنري فوستر , تكوين العراق الحديث , ترجمة : عبد المسيح جويدة , ط2 , (بغداد , د . م , 1945) , ص178-180 .
45. للتفاصيل حول الموضوع ينظر : عبد المجيد كامل التكريتي , الملك فيصل الأول ودوره في تأسيس الدولة العراقية الحديثة , (بغداد : دار الشؤون الثقافية , 1991) .
46. تأسست الجمعية الزراعية الملكية سنة 1927 في بغداد برعاية الملك فيصل الأول , غايتها تحسين الزراعة في العراق , وترقية حالة الفلاح , ودرست مسألة تأسيس محلج وطني لحلج الأقطان لحاجة البلد إليه سيما بعد أن لاقى القطن العراقي التشجيع والرواج في الأسواق العالمية , للتفاصيل ينظر : جوني يوسف حنا , المصدر السابق , ص32 .
47. المصدر نفسه .
48. فوزي خليل البرازي , الصناعة ومشاريع التصنيع في العراق , (بغداد : د . م , 1967) , ص29-30 ؛ صباح كجه چي , التخطيط الصناعي في العراق , (بغداد : بيت الحكمة , 2002) ص65 .
49. جوني يوسف حنا , المصدر السابق , ص42 ؛ غصون مزهر حسين المعمراوي , التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق للفترة 1958-1968 , أطروحة دكتوراه , (جامعة بغداد : كلية التربية للبنات , 2005) ص108 .
50. إسماعيل نوري الربيعي , تاريخ العراق الاقتصادي في عهد الانتداب البريطاني 1921-1932 , رسالة ماجستير , (جامعة بغداد : كلية التربية (ابن رشد) , 1989) , ص128 .
51. للتفاصيل حول آثار تلك الأزمة على العراق ينظر : مشتاق طالب , العراق في سنوات ألأزمة الاقتصادية العالمية 1929-1933 , رسالة ماجستير , (جامعة الكوفة : كلية الآداب , 2001) .
52. مير بصري , مباحث في الاقتصاد العراقي , (بغداد : شركة التجارة والطباعة المحدودة , 1948) , ص154-155 .
53. جوني يوسف حنا , المصدر السابق , ص52 ؛ صباح كجه چي , المصدر السابق , ص66 .
54. ز . ي هرشلاغ , مدخل إلى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الأوسط , ترجمة : مصطفى الحسيني , (بيروت : دار الحقيقة , 1972) , ص335 .
55. سهيل صبحي سلمان , التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945-1958 , أطروحة دكتوراه, (جامعة بغداد : كلية الآداب , 1994) , ص62 .
56. كما وظهر أحمد , المصدر السابق , ص174-175 .
57. محمد سلمان حسن , المصدر السابق , ص82 .
58. مشتاق طالب , المصدر السابق , ص118 .
59. المصدر نفسه , ص120 .
60. المصدر نفسه , ص121 .
61. جوني يوسف حنا , المصدر السابق , ص56-57 .
62. حميد جاسم حميد وآخرون , الاقتصاد الصناعي , (بغداد : دار الكتب للطباعة والنشر , د . ت) , ص417 .
63. محمد سلمان حسن , المصدر السابق , ص304 .
64. للتفاصيل حول الأحزاب السياسية ونشاطاتها في العراق ينظر : عبد الرزاق الحسني , تاريخ الأحزاب العراقية , (بيروت : مركز الأبجدية , 1980) .
65. جوني يوسف حنا , المصدر السابق , ص70-73 .
66. غصون مزهر , المصدر السابق , ص109-112 .
67. صباح عبد الرحمن , النشاط الاقتصادي ليهود العراق 1917-1952 , (بغداد : بيت الحكمة , 2002), ص105 .